موجهات التدوين في المعجمات العربيّة القديمة

م.د. علاء عمّار جواد
المديرية العامّة للتربية في الديوانية
alaaammar693@yahoo.com

تأريخ الطلب:٢٤/ ٧/ ٢٠٢١
تأريخ القبول:١٦/ ٨/ ٢٠٢١

خلاصة :

يَرومُ البحث الإجابة عن تساؤلٍ مفادهُ ما الذي جعل المعجم العربي مختلفاً عن المستويات اللغويّة الباقية مثل الصوت والصرف والنحو التي وضع لها اللغويون قديماً قواعد وأصولاً منضبطة يمكن من خلالها فهم الظواهر المختلفة؟ فبقي المعجم العربي مثابةً كبيرةً للمفردات والاستعمالات المختلفة التي دونها اللغويون من دون أن يلحظوا القوانين التي تحكم العلاقات بين دلالاتها المختلفة ، وقد أسس البحث لمجموعة من المفاهيم التي تقف وراء وضع المعجمات العربيّة ، هي الغرض التعليميّ ، وطبيعة النظرة إلى المعجم ، وثنائية اللفظ والمعنى ، وقد تعاضدت هذه الموجهات مجتمعةً أو منفردة في التأثير في التدوين اللغويّ للمعجمات العربية، وخلُص البحثُ إلى أنَّ كثيراً من عيوب المعجم العربيّ القديم التي أشارَ إليها الباحثونَ المحدثون سببُها هذه الموجهات ، ولا بُدَّ من الالتفات إلى تأثير تلك الموجهات وإزالتها إذا ما أُريد تأسيس المعجم العربيّ على أُسس تتجاوز تلك العيوب مع حفظ ما قام به الأوائل من جهود لتدوين اللغة العربية، ولا سيما المعجم العربيّ.

Summary

The research aims to answer the question that made the Arabic lexicon different from the remaining linguistic levels, such as sound, morphology, and grammar, for which linguists in the past established disciplined rules and principles through which various phenomena could be understood? The Arabic lexicon remained a great place for various vocabulary and uses without which linguists did not notice the laws governing the relations

between its various connotations, The research has established a set of concepts that stand behind the development of Arabic dictionaries, which are the educational purpose, the nature of the view of the lexicon, and the duality of word and meaning. The old ones referred to by modern researchers are caused by these vectors, and it is necessary to pay attention to the impact of those vectors and remove them if the Arabic lexicon is to be established on foundations that go beyond those defects while preserving the efforts made by the early pioneers to codify the Arabic language, especially the Arabic lexicon.

توطئة:

إنَّ التدوين المعجميّ بوصفه ممارسةً لغويةً خضع إلى عدد من الموجهات، التي حكمته، يتعلق بعضها بالغرض منه ، والغرض من تدوين اللغة عموماً ، وبعضها الآخر يتعلق بالرؤية التي حكمت ذهن علماء اللغة، الذين قاموا بعملية التدوين، وهذه الموجهات جعلت الدرس المعجميّ يتخذ وجهةً معينةً من دون غيرها، اتسمت بمحاولة حصر جميع الاستعمالات لجذور اللسان العربيّ ، فالمعجم بحسب هذه الرؤية مجمع للألفاظ ، والاستعمالات على حَدٍّ سواء، وهذا ما يفسّر لنا حجم المعاجم الكبير، ولاسيما المتأخرة منها؛ لأنّ هذه المعاجم درجت على إفراغ المعاجم المتقدمة في بطونها، وزادت عليها ما وجدته غير مقيّد من الاستعمالات الأخرى ، أو ممّا وجدته متناثراً في مصادر اللغة الأُخرى[١].

ومن هذه الموجهات الآتي :

١) الغرض التعليميّ:

لا يخفى أنّ بدايات تدوين اللغة لمستوياتها المختلفة كانت غايتها تعليميّة، وسواء أكان الغرض التعليميّ يُراد منه حفظ الألسنة من الوقوع في الخطأ، بعد اتساع رقعة البلاد الإسلامية بعد حركة الفتوحات الإسلاميّة، أم كان الغرض منه فهم النص الجديد، الذي أخذ يشغل حياة المسلمين ويملؤها وهو القرآن الكريم[٢]، لا يمكن الفصل بينهما، لأنّ كليهما يصدر عن نزعة تعليميّة غايتها وضع القواعد والأسس الأولى لبنية اللغة التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالنص حتّى أضفت عليها مسحةً من القدسيّة[٣].

وإذا خُصّص الحديث بالمعاجم فيمكن القول إنّه ((**عمل جبار قام به اللغويّون؛ ليحفظوا اللغة العربيّة في مفرداتها وأساليبها وتراكيبها؛ لتكون هذه المعاجم المصدر الذي يفزعون إليه حينما يغمض معنى الكلمة ولا تتضح دلالتها، أو حينما يشك في الكلمة ذاتها هل هي عربيّة ، أو ليست عربيّة؟ أو حينما تتفرع الدلالات وتتعدد من خلالها.**

وبهذه المعاجم حُفظت اللغة من عبث العابثين، وألسنة المنحرفين))[٤].

وللغرض التعليميّ مظاهر منها:

أ–التفسير بالمرادف :

يُعد التفسير بالمرادف سمةً مهمةً من سمات التعريف في المعاجم العربيّة، إذ لم يخلُ منه معجم من المعاجم منذ عهد الخليل[٥] ، والتعريف بالمرادف عندهم وسيلة من وسائل تقريب المعنى على الرغم من وجود فروق دلاليّة بين الكلمة المراد تعريفها ومرادفها، إلاّ أنهم ارتضوا هذا الضرب من التعريف لحاجات تعليميّة، مثل قول الخليل (ت١٧٥هـ): ((**النتق: الجذب**...))[٦]، وقول ابن دريد (ت٣٢١هـ): ((**الغُتْمَة: العُجْمَة**...))[٧].

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ التعريف بالمرادف هو إشارة في كثيرٍ من الأحيان إلى سمةٍ دلالية من سمات الأصل، تحتاج إلى ما يمكن أن يتمّمها من سمات تفارق بها اللفظة المرادفة لها، فالجذر (نتق) أورد ابن فارس (ت٣٩٥هـ) دلالته على النحو الآتي: ((**النون والتاء والقاف أصل يدلُّ على جذب شيءٍ وزعزعته وقلعه من أصله**))[٨].

فالجذر (نتق) له ثلاث سمات دلالية مميزة ، هي: (الجذب، والزعزعة، والقلع) ، وتشترك هذه السمات الثلاثة في تكوين دلالة الجذر، وما التعريف بالمرادف إلاّ تعريف على وفق سمة من هذه السمات، يغيب في ذكره الفارق بين المفردات في داخل المعجم، وإذا كان هذا الغياب للفارق بين المفردات مغتفراً في سياق الاستعمال، فإنّه ليس كذلك في المعجم بوصفه مظنةً للتحليل والتدقيق في دلالات المفردات.

وإذا كان ابن فارس ـ وهو المعني بكشف أصول الدلالات على وفق تحليليها ـ قد حدد السمات الخاصة بمفردة (نتق) بما يجعلها تُزايل غيرها من الدلالات القريبة منها مثل (جذب) ، فإنَّه أحياناً يقع في التفسير بالمرادف إذا لم تتنوع استعمالات الجذر، قال : ((**الجيم**

والدال والثاء كلمة واحدة : الجدث القبر وجمعه أجداث))[٩].

وعند الانتقال إلى مدونة لغوية واسعة تتمثل بلسان العرب لابن منظور(ت٧١١هـ) يُلحظ أنّها تزخرُ بالتفسير بالمرادف ، قال على سبيل المثال : ((**الفَسْر: البيان . فَسَرَ الشيءَ يفسِرُهُ، بالكسر ، ويفسُرُهُ بالضم فَسْراً ، وفَسَّره أبانه، والتفسير مثله. ابن الأعرابي : التفسير والتأويل والمعنى واحد**))[١٠] ، الفسر والتفسير عند ابن منظور هو البيان ، فأوضح الفسر بأنّه بيانٌ عادّاً اللفظين مترادفين، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى النقل عن ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) أنَّ التفسير والتأويل والمعنى مترادفة زيادة على ترادف البيان والتفسير، وممّا يؤكد رسوخ منهج التفسير بالمرادف في المعجم العربي ميل ابن فارس إليه أحياناً ، ولا سيما في معنى الفَسر والتفسير ، قال : ((**الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان الشيء وإيضاحه. من ذلك الفَسْر، يُقال فَسَرتُ الشيءَ وفَسَّرته. والفَسر والتَفْسرة : نظر الطبيب إلى الماء وحكمه فيه**))[١١].

ب- التفصيل في وصف دلالات الألفاظ :

يبين التفصيل في وصف دلالات الألفاظ في المعاجم العربيّة ضرباً من الفارق بين الاستعمال العربيّ الفصيح، والبيئة العربيّة في عصر التدوين ، ولا سيما بعد الإيغال في الفتوحات الإسلاميّة، ودخول اللحن في اللغة وشيوعه، وابتعاد المجتمع العربي عن دائرة النقاء اللغوي، وهو في الوقت نفسه يظهر حرص اللغويّ على وصف الدلالات وصفاً دقيقاً يُحترز به عن ضياع هذه الدلالات أو تعميتها، ويقف في مقدمة اللغويين الذين حرصوا على الوصف الدقيق للألفاظ الخليل ، قال في العين: ((**الزُّمَّج طائرٌ دون العقاب في قِمَّته حُمرةٌ غالبة تُسمّيه العجم دوبرادر**))[١٢] ، ومنه أيضاً قوله : ((**الجُمّيزى: شجرةٌ كالتين خِلقةً وكالفِرصاد عظماً، وَرَقَه أصغر من التين ، ويحمل تيناً أصفر وأسود ، صغاراً يكونُ بالغور يُسمّيه بعضهم التين الذّكر، ويُسمّي بعضهم حمله الحُما، فالأصفر منه حلوٌ والأسود يُدمّي**))[١٣].

يُفَصّل الخليل في النصين السابقين في وصف طائر الزّمج وشجرة الجمّيزى، آخذاً

بالحسبان شكلهما بل تعداه إلى وصف طعم ثمر الشجرة ولونه، ويبدو أنَّ مردَّ ذلك هو غرابة اللفظ وحاجته إلى الوصف .

ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن دريد في جمهرته، إذ قال:((**والمِجْول: ثوب يُثنى ويُخاط من أحد شقّيه ويكون أحد شقّيه مطلقاً غير مَخيط ويُجعل له جيب تلبسه المرأة وتجول في بيتها**))[١٤].

فابن دريد لا يكاد يغفل شيئاً من تفصيلات (المجول) ، ولم يكن ذلك ليقع لولا علمه بأنّ هذه الدلالة من الأمور الغائبة عن ذهن أبناء اللغة في وقته، ولهذا حرص على تقييدها بتفاصيلها كلِّها.

ولا يقتصر هذا الأمر على المعاجم التي عُنيت بحصر جميع الألفاظ وإنَّما تعدّاه إلى المعاجم التي عُنيت بذكر الأصول متمثلةً بـ(مقاييس اللغة) لابن فارس ، إذ جاء فيه: ((**قال الخليل:الخَدَمة سيرٌ محكم مثل الحَلْقة، تُشَدّ في رسغ البعير ثم تُشَدّ إليه شريحة النَّعل**))[١٥].

وعلى الرغم من عناية ابن فارس بالأصول على حساب الفروع (الاستعمالات)، فإنَّه نقل عن الخليل كلاماً شرح فيه دلالة اللفظة بما يزيل عنها الغموض واللَّبس .

ولم يكتفِ ابن فارس بالخروج عمّا قرره من عنايته بالأصول، بل تعداه إلى التفصيل في دلالات ألفاظٍ عدّها في أكثر من مكانٍ من كتابه غير خاضعة لقياس ، ومن ذلك تسميات الأشجار، إذ قال : ((**وممّا شذّ عن هذا الباب (العُبَب): شجرة تشبه الحرمل إلاّ أنّها أطول في السماء، تخرج خيطاناً، ولها سَنَفَة مثل الحرمل، وورقها كثيف**))[١٦].

وأشار ابن فارس في أكثر من موضع إلى أنّ تسميات الاشجار ليست من الأصول، التي تخضع للقياس، فعلى سبيل التمثيل جاء في كلامه على الجذر(ستن) : ((**السين والتاء والنون ليس بأصل يتفرع لأنَّه نبت، ويقال له الأستن**))[١٧].

إلاّ أنّ ابن فارس على الرغم من هذا كلّه حرص على تقييد دلالة (العُبَب) بشيء من التفصيل، وما ذلك إلاّ حرصٌ منه على عدم إضاعة هذه الدلالة، وإيصالها إلى أبناء اللغة بأوضح صورة ممكنة، فالمعجم هو ذاكرة اللغة، والحرص على البيان هو من أولى وظائفه ؛ لأنّه أداة الإيضاح والشرح لعالم اللغة، فلا يقوم أيّ جهدٍ تعليميّ من دونه .

٢) حقيقة المعجم في الفكر اللغويّ:

لم تكن النظرة إلى المعجم العربيّ في الفكر اللغويّ كحال غيره من المستويات اللغويّة ، مثل النحو، والصرف، والصوت، التي وضع لها مجموعة من القواعد الرئيسة والفرعيّة التي حكمتها إلى درجة المعياريّة الصارمة، وبات ينظر إلى صحة الكلام وعدمها على وفق مقتضيات تلك القواعد.

أمّا المعجم فإنَّ الأوائل نظروا إليه رصيداً من الكلمات المفردة ، غايته تقديم المادة اللغويّة الضروريّة للمستويات الأخرى ، ووفاقاً لذلك لم يدر في خلد الأوائل أنّه يمكن أن يتوافر المعجم على نظام يحكم بنيته ((**وربما كان هذا الرأي الذي رآه اللغويون في شأن المعجم مبنياً على نظراتهم إلى العناصر التي يتكون منها المعجم، وهي الكلمات المفردة ذات المعاني المفردة أيضاً وهي تتغير بحسب المطالب الأسلوبيّة الفرديّة. واللغويون يعلمون أنّ المعنى الدلاليّ الذي يسعى إليه الاتصال معنًى سياقي غير إفرادي، أضف إلى ذلك أنّ المعاني المفردة يصيبها الخلط أحياناً عن طريق الترادف، أو الاشتراك اللفظي، أو التضاد، أو بعض الظواهر التي تحول دون الثبات الذي هو جزءٌ من طبيعة النظام**))[١٨].

واستبعاد المعجم من الأنظمة اللغويّة على ما يبدو مردُّه إلى أمر مهم، يتمثل بطبيعة النظرة إلى حقيقته القائمة على أنَّه لا يعدو أن يكون جمعاً لما تفرّق من الكلمات العربية الفصيحة والفصحى وتنظيمها ليسهل تناولها، ولهذا الأمر أدلةٌ وشواهد كثيرة في الدرس المعجميّ، وإذا عُدنا إلى أقدم معجم في اللغة وهو كتاب العين للخليل، نجد أنّه كان محكوماً بهذه الرؤية فقد ((**فكر الخليل في صنع كتاب في اللغة يحصر فيه لغة العرب كلها لا يفلت منه كلمة، ولا يشذ منها لفظ**))[١٩].

وعمد الخليل إلى تأليف معجم يكون مدونةً للكلام العربيّ، واستعان في سبيل ذلك بمنهجٍ، كان يرى أنّه يحقق له الغاية في ذلك، فكان أساس ذلك المنهج الترتيب الصوتي ؛ لأنّ الأصوات هي اللبنة الأولى التي يقوم عليها بناء الكلمة وبالاستعانة بالقوانين الصوتية يصل إلى مراده في التمييز بين المهمل والمستعمل يساعده في ذلك نظام التقاليب الذي اعتمده[٢٠].

ثم تواصل بعد الخليل مفهوم المدونة في الفكر اللغوي فأُلِّفت بعد ذلك كتب اتسمت بالسعة والشمول مثل الصحاح، ولسان العرب، وانتهاءً بمعجم تاج العروس للزبيديّ (ت ١٢٠٥ هـ)، الذي يُعدّ أوسع وأشمل معجم في اللغة العربية ، ولم يكن لهذه المعاجم أن تتضخم بهذه الأحجام لولا ما رَكَز في ذهنهم قديماً من أنّ المعجم ما هو إلاّ تدوين للكلام العربي بعد تفكيكه إلى كلمات مفردة .

ويتفرع عن هذه الرؤية أمران آخران لهما أهمية كبيرة ألقيا بظلالهما على التأليف المعجميّ، وهما التحديدان الزماني والمكاني لدائرة التدوين اللغوي، فقد سعوا إلى حصر ما يمكن أن يسجل ويدوّن في زمان متمثل بقرنٍ ونصف قبل ظهور الإسلام ، وبعده بقرن ونصف في الحواضر، أمّا في البادية فقد امتد الى نهاية القرن الرابع من الهجرة[٢١].

أمّا التحديد المكانيّ، فقد حصر اللغويون به الاستشهاد ببعض القبائل العربية التي لم تختلط بالأقوام الأُخرى غير العربية ، وظلت اللغة عندهم نقية ، وهذه القبائل هي قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيّين[٢٢]، أما القبائل العربيّة الأُخرى فلم يأخذوا عنها؛ لأنَّهم عَدّوها قبائل اختلطت بالأقوام والشعوب الأُخرى من غير العرب، ولهذا لم يأمنوا الأخذ منها، ويظهر أثر التحديدين الزمانيّ والمكانيّ للتدوين اللغويّ في شيئين مهمين هما :

الأول: النقد اللغويّ لمستويات الاستعمال في المعاجم العربيّة:

كان هاجس جامعي اللغة تقييد ألفاظ اللغة على وفق معانيها، التي كان العرب يتداولونها في محيط الفصاحة، والنقاء اللغويين، اللذين حدّدوهما، وأيُّ انحرافٍ عن هذا الاستعمال، حكموا عليه بمعيار مهم هو معيار الصواب والخطأ، إذ عُدّ الصواب والخطأ من المعايير التي نقدوا بها مستويات الاستعمال[٢٣]، وما ذهب إليه العلماء من آراء بُنيت على تلك المستويات، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن دريد، إذ قال : ((**والعَيْثوم : الناقة الغليظة، وزعم قوم أن العيثوم الأنثى من الفيلة ورووا بيت الأخطل**[٢٤]:

ومُلحّبٍ خَضِلِ الثياب كأنّما
وَطِئت عليه بخُفّها العَيثومُ

... **ودفع ذلك البصريون وقالوا: العَيثوم: الغليظ ، وخطّأوا من زعم أنّه الفيل**))[٢٥].

ينقل ابن دريد تخطئة البصريين لمن ذهب إلى أنّ (العيثوم) الأنثى من الفيلة ، ويستتبع هذه التخطئة نقدٌ للاستعمال الذي قام عليه هذا الرأي .

والحقيقة أنَّ النقد اللغويّ على وفق معيار الخطأ والصواب ناظر إلى مصاديق المعنى المعجميّ، ومدى ملاءمتها للكلام العربيّ الفصيح ، على حين أنّهم لو تأمّلوا قليلاً في الأصل الدلاليّ، لتجاوزوا هذا الاعتراض، والأخذ والرد الذي شغل كثيراً من الكتب اللغويّة؛ لأنَّ معنى (الغلظ) واضح بيّنٌ في الجمل، والفيل، وقد عزّز هذا الرأي استعمالٌ فصيح ، لم يكن باللغويين حاجة إلى نقده وتخطئته.

ومن الأمثلة الأخرى ما أورده القاسم بن سلام في تفسير كلمة (مُقْلَولي) ، قال: ((**وبعض المحدِّثين كان يفسّر مُقْلَولياً يقول: قال: كأنّه على مِقْلًى، وليس هذا بشيءٍ، إنّما هو من التجافي في السجود...**))[٢٦].

ونقد ابن سلّام لا يخلو كسابقه من تحري المصداق في النظر إلى دلالة المفردة ، ومدى ملاءمتها للمعنى العام للحديث، على حين أنّه لو نُظِر إلى المعنى بحسبان الأصل الدلاليّ المعجميّ أو قياس الأصل بحسب ما يسميه ابن فارس، لوجد أنّ ثمة تقارباً بين المعنيين مَرَدّه إلى أنَّهما يرجعان إلى جذرٍ معجميّ واحد ، قال عنه ابن فارس: ((**القاف واللام والحرف المعتل أصل صحيح يدلُّ على خفّةٍ وسرعة**...))[٢٧] ، وقد أورد الاستعمالين في ضمن فروع هذا الأصل ؛ لاحتوائهما على دلالة الخفّة ، قال: ((**والمُقْلولي: المتجافي عن فراشه . وكلُّ نابٍ عن شيءٍ متجافٍ عنه : مُقْلولٍ** ...))[٢٨].

أمّا الاستعمال الآخر فقال فيه: ((**والقَلْي الشيء على المِقْلى. يُقال: قَلَيْت وَقَلَوْت. والقلّاء: الذي يقلي. وهو القياس؛ لأنّ الحبّة تُستَخَف بالقلي وتَخِفُّ أيضاً**))[٢٩].

والذي يبدو أنّ للاستعمالين- على الرغم من اشتراكهما في الأصل الدلاليّ المعجميّ- معنيين تختلف زاوية النظر إليهما، فعلى حين أنّ المعنى الأول الذي ذكره ابن فارس، والذي رجّحه ابن سلّام قبله ، دالٌّ على التجافي ، سواءٌ أفي السجود كان أم في الفراش، وما

يحمله من دلالة على كثرة أداء الصلاة[٣٠]، فإنّ المعنى الثاني الذي جعله ابن سلام مرجوحاً، فيه دلالة إضافيّة يبدو أنّها مأخوذة من القَلي، إذ لُحِظت فيه دلالة الاضطراب ، وعدم السكون لما يُقلَى، وهو ما يمكن أن يُشبّه به حال العابد من شدّة خشيته من الله تعالى، ويبدو أن هذا المعنى لم يلحظه ابن سلام وهو يرجح بين الدلالات.

ومن ذلك أيضاً ما أورده ابن دريد في جمهرة اللغة ، إذ قال : ((**ويُسمّى ابن آوى شَوطَ براحٍ، فأمّا قولهم : آوي فخطأ .**

ويُقال لهذا الضوء الذي يدخل من الكواء إلى البيوت في الشمس : شوطُ باطلٍ ، وليس بالثبت ، وقد قالوا : خيطُ باطلٍ، وهو أصح الوجهين))[٣١].

وابن دريد في هذا النص يقف بإزاء استعمالين لنقدهما لغوياً لبيان الخطأ فيهما لتصحيحهما وبيان الوجه الموافق للاستعمال السليم ، وهما : آوي ، الذي قال عنه أنَّه خطأ، وشوط باطل للدلالة على الضوء الداخلة من الكواء، وقد قال إنَّه ليس بثبت وأنَّ الأصح منه هو خيطُ باطل، وقد نحا ابن دريد منحى من سبقه من اللغويين في مراعاة مدى انطباق الدلالة الجزئية على مصداقها ولا سيما (شوط باطل)، على حين لو نُظر إلى الاستعمال على أنّه يتوافر على سمة دلالية تشبه الاستعمالات الأخرى في الجذر لكان للنقد وجه آخر، فالجذر (شوط) تحتوي استعمالاته على (مضي في شيء له حد) ومن الاستعمالات التي ذكرها اللغويون لهذا الجذر[٣٢]:

- الجري مرة إلى غاية .
- شوّط الرجل إذا طال سفره .
- الشوط بطين ، أي الزمان طويل .
- الشوط : الطواف حول البيت من الحجر إلى الحجر .
- الشوط : مكان بين شرَفين من الأرض ، يأخذ فيه الماء والناس، كأنَّه طريق طوله مقدار الدعوة ثم ينقطع وجمعه الشياط ودخوله في الأرض أنَّه يواري البعير وراكبه ، ولا يكون إلاّ في سهول الأرض يُنبتُ نباتاً حسناً .

وكل هذه الاستعمالات التي ذكرها ابن منظور تتضمن مضيّا في شيءٍ لا بُدَّ أن ينتهي بحدٍّ فضلاً عن أنَّ له حدّاً يتمثل ببدايته ، ووفاقاً لذلك لا أتّفق مع ما ذهب إليه ابن فارس من أنّه (مضي في غير تثبت ولا حق)[٣٣] ، ويبدو أنَّ ما ذكره من استعمالات هي معانٍ مأخوذة من الدلالات الشائعة ،

وما ذكره من أنَّ بعض الفقهاء يكره استعمال الشوط للطواف ويرى أنّه باطل واضح أنّه تخصيص لاحق لا علاقة له بالدلالة الأصل، وممّا يؤيد ذلك أنَّ الدلالة الأصل للشوط بحسب ما يراه ابن منظور هي ((**مسافة من الأرض يعدوها الفرس كالميدان ونحوه**))[٣٤] ، وعلى هذا تكون السمات المكونة للأصل هي (مضي و تحديد إمّا مكانيّ أو زمانيّ) ، ومن هذا يتضح أنّ استعمال : شوط باطل للدلالة على الضوء الداخل من الكوة فيه هاتان السمتان وهما المضي المتمثل بدخول الضوء ، والتحديد المتمثل بلبث هذا الضوء مدة من الزمان ثم اختفائه .

ومن ذلك أيضاً قول ابن دريد : ((**والبِزر: معروف. وأمّا قول العامة : بُزور البقل فخطأ، إنّما هو بِزر**))[٣٥] ، وما شغل ابن دريد في هذا النص هو تصحيح استعمال الجمع ؛ لأنَّ الدلالة واضحة ليست بها حاجة إلى بيان .

الثاني : معيار تقويم الفصاحة :

لم يكن التحديدان الزمانيّ ، والمكانيّ مانعَي اللغويّين من جعل الكلام العربيّ على مستويات من الفصاحة ، يعلو بعضها فوق بعض ، وهذا المعيار اتخذ اتجاهات ، تعلّق قسم منها بالاهتمام بمستويات الكلام في نطاق الفصاحة ، وتعلّق الآخر بالتنبيه على اللهجات التي تمثل الأداء اللغوي المحليّ لمناطق الجزيرة العربية ، في حين تعلّق قسم ثالث بالتنبيه على الدخيل ممّا ليس من كلام العرب :

أ- مستويات الكلام :

لم يكن الكلام العربيّ على مستوًى واحدٍ من الفصاحة، إذ لم يكن الكلام المستعمل في بيئة الفصاحة كلّه على سمتٍ واحد، فقد يُستعملُ من اللغة في بيئتين لغويتين استعمالان يعلو أحدهما على الآخر، قال الخليل : ((**المضخُ لغةٌ شنعاء في الضَّمخ**))[٣٦] .

وواضحٌ من استعمال الخليل لمفردة (شنعاء) أنَّ (المضخ) دون منزلة (الضّمخ) في الفصاحة بكثير وقد يعلو استعمالٌ على آخر مع أنّهما مستعملان في البيئة نفسها، وكثيراً ما أورد اللغويون العبارات التي تبيّن فصاحة استعمالٍ على آخر، قال ابن دريد: ((**العَيْث: مصدر عاث يعيث عَيْثاً، إذا أفْسَد.**

ويُقال: عَثِيَ يَعْثَى، إذا أفْسَد، وهي أعلى اللغتين، وكذلك فُسِّرَ في التنزيل : ((فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)) (٣٧)والله أعلم))(٣٨).

وابن دريد يُقرُّ بفصاحة استعمال الفعلين الأجوف ، والناقص على حَدٍّ سواء، ولكنّه يرى أنّ الناقص (عثي) أفصح في الاستعمال بمعنى الإفساد معززاً ذلك بما ذهب إليه المفسرون في الآية الكريمة.

ولا يقتصر الأمر في ذلك على الكلام في محيط الفصاحة ، وإنّما امتد إلى الكلام على مستويات الكلام الفصيح ، وغير الفصيح ، وفي هذا المجال تُلحظ عبارات ، نحو (ليس بثبت) ذكر ابن دريد:((**العَثو: أصل بناء العَثْواء، يُقال : ضَبُع عَثْواء، إذا كانت كثيرة الشَّعر على وجهها. وكذلك يُقال: رجل أعثى وامرأةٌ عَثْواءٌ، إذا كَثُر الشَّعر على خَدّيهما، وفي بعض اللغات عثا يعثو عَثْواً ، إذا أفْسَد، في معنى عاث يعيث، وليس بثبت**))(٣٩).

إنَّ استعمال (عثا يعثو) في معنى (عاث يعيث)، الذي تدلُّ إحدى استعمالاته على كثرة الشعر على الوجه، لا يرى ابن دريد أنّه ينتمي إلى دائرة الكلام الفصيح فهو ليس بثبت .

وهذا الأمر يمتد إلى معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، على الرغم من أنّه معجم أراد له صاحبه أن يحتوي الأصول وفيها ما فيها من الاختصار لعدم الاهتمام بالفروع، قال ابن فارس: ((**الخاء والراء والضاد، زعم ناسٌ أن الخَريض الجارية الحديثة السِّنِ الحسنة، وهذا ممّا لا يُعوّل على مثله ولا قياس له**))(٤٠).

وما استُعمِل من الجذر (خرض) لا يعول عليه ولا يُعتمد عند ابن فارس؛ لأنّه لا سَنَدَ له من الكلام الفصيح، إذ لم يذكر أصحاب المعجمات هذا اللفظ في كتبهم ، فلم يورده ابن دريد ولا الجوهريّ، ونسب ابن منظور هذا اللفظ إلى الليث بقوله : ((**الليث : الخريضة الجارية الحديثة السِّن الحسنةُ البيضاء التارَّة، وجمعها خرائض؛ قال الأزهريّ : لم أسمع هذا الحرف لغير الليث**))(٤١) ، وهذا الشك في فصاحة اللفظ يجعله غير قابل للاشتقاق منه ولا تأصيله في مقاييسه .

وقد يتوقف ابن فارس في فصاحة بعض الألفاظ معلناً شكَّه في صحتها ، قال :

((الباء والدال والغين ليست فيه كلمةٌ أصلية ، لأنَّ الدال في أحد أُصولها مبدلةٌ من طاء... وبقيت كلمتان مشكوك فيهما، إحداهما قولهم البَدَغ التزخُّفُ على الأرض، والأخرى قولهم : إنَّ بني فلان لبدِغون، إذا كانوا سِماناً حَسَنَةً أحوالهم ، واللهُ أعلمُ بصحةِ ذلك))[٤٢].

والشك في انتماء الاستعمال إلى دائرة الفصاحة مدعاةٌ إلى ترك قياسه بجعله أصلاً في بابه .

يتضح ممّا تقدم أنّ الكلام على مستويات الفصيح كانت ممارسةً في التدوين سببها التحديدان الزمانيّ والمكانيّ للفصاحة ، فكان لزاماً على اللغويين أن يميزوا بين ما انتمى إلى ذلك الزمان ، والمكان ، وما خرج عنه.

ب ـ اللهجات :

لا يخفى أنّ ذكر اللهجات هو سمة من سمات التدوين المعجميّ ، إذ لم يخلُ منه معجم من المعاجم العربية ، واللهجات مصطلح حديث ، استعمل الأوائل بدلاً منه في أغلب الأحيان لفظ (لغة)[٤٣] ، فهذا اللفظ – اللغة– لم يكن يَدُلُّ على ما يدل عليه في الوقت الحاضر، أمّا دلالة لفظ (اللغة) في الوقت الحاضر، فقد استعملوا له لفظ (اللسان) ، بحسب ما يرى الدكتور التهاميّ الراجيّ[٤٤]، وإن كان لا يُنكر استعمال لفظ (لسان) ليدل على ما يدل عليه لفظ (لهجة)، بحسب ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين مستشهداً بنصوص مختلفة تعود لعصور مختلفة تمتد إلى عصر الصحابة[٤٥].

ويبدو أنَّ التعبير عن هذا المستوى من الكلام بمصطلح قارٍّ في الدرس اللغويّ قديماً أمرٌ يصعب تقريره، وليس من وكدي في هذه الأسطر تقرير المصطلح الأنسب للاستعمال، فهذا أمرٌ خارج عن الغاية، وما يُرادُ هنا هو إيضاح عناية اللغويّين بهذا المستوى من التعبير، ويبدو أنّ ما استقر في الدرس الحديث هو اللهجة، فهي تمثل مستوًى من الكلام يقابل الكلام الفصيح بشيوعه في البيئة العربية، إذ تمثل المستوى الذي اختصت به ممّا يميزها من غيرها، فاللغة تمثل المستوى العام الذي يتوحد فيه جميع أبناء اللغة ، أمّا اللهجة فتمثل المستوى الخاص[٤٦].

وإذا نُظر في أقدم المعاجم اللغويّة، وهو معجم العين للخليل ، يُلحظ أنَّه أورد لهجات للقبائل والأمصار على حَدٍّ سواء ، إذ لم يكن الخليل ليغفل استعمالاً لغوياً انتمى إلى عصر الفصاحة، ومكانها، وقد وضع الدكتور علي

ناصر غالب إحصائية للقبائل التي نسب الخليل النصوص إليها في كتاب العين[٤٧]، وإحصائيةً أُخرى للأمصار[٤٨]، ومن أمثلة ذلك قول الخليل :((**الفَعْفَعَة حكاية بعض الأصوات ، وبعض أصوات الجراء والسّباع وشبهها، وهذيل تقول للقصّاب الفَعْفَعاني...**))[٤٩] ، وأيضاً قوله:((**الخَبْع: الخِباءُ في لغة تميم ، يجعلون بدل الهمزة عيناً...**))[٥٠].

ولم يكتفِ الخليل بذكر ما اختصت به لهجة من اللهجات، وإنّما تجاوزه إلى ذكر ما انتمى إلى فئةٍ اجتماعيةٍ تزاول عملاً معيناً، قال: ((**العَضيهَة : الإفكُ والبُهتان والقول الزّور. وأعْضَهتُ إعْضاهاً أي: أتيتُ بمنكر. وعَضَهْت فلاناً عَضْهاً ، وهو أيضاً من كلام الكهنة وأهل السحر**))[٥١].

لا يتردد الخليل في ذكر ما يُنسب إلى هذه الفئة ، وهم أهل السحر والكهانة .

وإذا ضُرب صفحٌ عن العين وانتُقل إلى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ، يُلحظ أنَّه قد أكثر من إيراد لهجة أهل اليمن، من ذلك قوله :((**جَنزتُ الشيءَ أجْنُزُه جَنْزاً، إذا سترته. وزعم قوم أنَّ منه اشتقاق الجنازة، ولا أدري ما صحته. وأهل اليمن يُسمّون البيت الصغير جَنْزاً...**))[٥٢].

وابن دريد في توقفه في صحة اشتقاق الجنازة من الجَنز بمعنى الستر ، ونسبته لليمن استعمالهم الجَنْز للبيت الصغير لم يراعِ أنَّ كليهما يشتمل على الدلالة التي ذكرها أولاً وهي الستر ، فالجنازة تكون غالباً مستورةً بغطاءٍ يوضعُ عليها ، مثلما أنّ البيت يكون ساتراً لمن يكون داخله ، فضلاً عن اتسام كلا الاستعمالين بالضّيق لصغر المحل .

وممّا ذكره أيضاً قوله : ((**والظِئر : ركن القصر والجبل ، لغةٌ يمانية**))[٥٣].

وربّما يذكر ابن دريد اللهجات الأخرى إلى جانب لهجة اليمن في ما يعرضه، قال : ((**وعَفَرت الزرع إذا سقيتَه أوّل سقْية، لغة يمانية . وَعَفرتُ النخل، إذا فرغتَ من لقاحها في بعض اللغات**))[٥٤].

يُلحظُ أنَّ ابن دريد يورد استعمالين ينتميان إلى اللهجات العربية الأول هو السقي أول سقية، والثاني هو الفراغ من تلقيح النخل ـ وإن كان ابن منظور قد أورد اللفظ مشدداً (عفّر)[٥٥] ـ لكنّه لم ينسب الثاني إلى قبيلةٍ محددة .

ويبدو أنّ سبب ذلك يُردّ الى أنّ ابن دريد من اليمن ، ولم يكتف بذلك فأورد حتى اللهجات الغريبة في اليمن، ما يدل على إحاطته بتلك الرقعة الجغرافية ، قال: ((**رجلٌ أَعْصَج وهو الأصلع لغة شنعاء لقومٍ من أطراف اليمن لا يؤخذ بها**))[٥٦].

خلاصة القول في ذلك أنّ الخليل وابن دريد لم يذهبا إلى ما ذهبا إليه من الإكثار من إيراد اللهجات حتّى ما غربَ منها ، لولا طبيعة الرؤية التي حكمتهم ، وحكمت الدرس اللغوي على وجه العموم التي مفادها أنّ المعجمَ تدوينٌ لكل مفردات الكلام الفصيح على وفق المحددات التي حددوها زماناً ومكاناً.

ت ـ المعرب والدخيل :

لم يغفل اللغويون قديماً مستوًى ثالثاً من الكلام يتمثل بالإشارة إلى المعرب والدخيل في اللغة العربية، وقد ذكر هذا القسم في بطون المعاجم اللغوية وأُفرِدت له مؤلفات خاصة، فمن ذلك (**المعرب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم**) لأبي منصور الجواليقيّ (ت ٥٤٠ هـ) ، وممّن كتب في المعرب والدخيل معجماً من المحدثين جهينة نصر على (**المعرب والدخيل في المعاجم العربيّة**).

وبصرف النظر عن المؤاخذات التي أُخذت على اللغويّين في معالجتهم لهذا المستوى من الكلام، فإنّ ما يهمنا هو أنّ هذه الظاهرة أخذت حيزاً مهماً تأتّى من طبيعة النظر إلى المعجم، فمن أمثلة المعرب ما أورده الخليل، إذ قال : ((**عَمَصْت العامِصَ وأَمَصْت الأَمص، أي : الخاميز، مُعَرّبة**))[٥٧].

وعلى الرغم من أنّ الخليل لم يُشر إلى أصل الكلمة من أيّ لغة هي ، ولا معناها، فإنّه لم يغفل أنّ هذه المفردة من الكلام المعرب، وربّما لم يذكر الخليل معنى الكلمة اعتماداً على شهرتها في ذلك العصر.

وحذا حذو الخليل في عدم ذكر أصل الكلمة ابن دريد ، إذ اكتفى بالإشارة إلى أنّ الاستعمال غير عربي، قال: ((**الجِنْس معروف والجمع الأجناس ، والجُنوس ، وكان الأصعميّ يدفع قول العامة : هذا مجانس لهذا، إذا كان من شكله ويقول ليس بعربي خالص**))[٥٨].

وربّما توقف ابن دريد في معرفة أصل الكلمة من دون إثبات له ، قال : ((**وزعموا**

أنَّ المعافر الذي يمشي مع الرُّفق لينال من فضلهم ، ولا أدري أعربي هو أم لا))[٥٩].

وفي أحيانٍ أخرى يذكر أصل الكلمة المعربة ، قال ابن دريد : ((**والآجر: فارسيٌّ معرّب**))[٦٠] ، وقال أيضاً : ((**والجيّارُ أيضاً: الصّاروج، والصّاروج فارسيٌّ معرب**))[٦١] ، وفي هذا النص ينسب ابن دريد الكلمة المفسَّرة إلى أصلها، على حين أنّه في النص السابق نسب الكلمة المفَسَّرة إلى أصلها، وقد ينقل عنه اللغويون المتأخرون كلاماً في المعرب ، لم نعثر عليه في الجمهرة ، جاء في معجم تاج العروس للزبيديّ:((**وقال ابن دريد : البُدّ الصنم نفسه الذي يُعبد لا أصل له، فارسي مُعَرّب** ...))[٦٢] ، على حين أنَّ نص ابن دريد ينتهي بقوله ((**لا أصل له في اللغة**))[٦٣]، وليس (فارسي معرب) بحسب قول الزّبيدي .

ومثلما أكثر ابن دريد من إيراد اللهجات العربيّة ولا سيما لهجة اليمن فقد أكثر من إيراد قضايا المعرب ، وهذا واضح من تصفح معجم الجمهرة ، وهذا يعني أنَّ القضيتين لهما موجه واحد راجع إلى نقد مستوى فصاحة اللفظ .

٣) اللفظ والمعنى :

مثَّلت ثنائية اللفظ والمعنى إشكاليّة وجهت كثيراً من قضايا اللغة والأدب ، وإذا كانت هذه الإشكاليّة قد ظهرت وتجلّت في قضايا النقد الأدبيّ أكثر من غيرها ، فإنّها على صعيد القضايا اللغويّة قد وجهتها بشكل غير مباشر، إذ تركت هذه الثنائيّة أثرها في الفكر اللغويّ لدى العلماء فعالجوا موضوعاتهم على وفقها .

ويتصل الحديث عن ثنائية اللفظ والمعنى بالكلام على أصل اللغة هل هو توقيف أو اصطلاح؟[٦٤]، ولا يُراد في هذا المجال الوقوف على هذه النظريات فقد اختصت كتب أُخرى بالكلام عليها[٦٥]، ولكن ما يُراد توضيحه هو العلاقة بين هذه المقولات وثنائية اللفظ والمعنى، وصلة كلّ ذلك بغياب التفكير الدلاليّ القائم على مراعاة النظام ومحاولة اكتشافه، كما هي الحال في المستويات اللغويّة الأُخرى.

فلا يخفى أنّ الاتجاه الذي غلب في الدرس اللغويّ هو القول باصطلاح اللغة، فهي حاجة اجتماعية تخضع في وجودها وتطورها لقوانين المجتمع، إذ لا مناسبة بين معاني الكلمات والحروف التي تتألف منها ((

وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضًى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال: ربض ، مكان: ضرب، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد))[٦٦].

ويجب التفريق في العلاقة بين اللفظ والمعنى بين المفردات والتراكيب، إذ أقرّ العلماء على مستوى التركيب بصلة قوية بين اللفظ والمعنى، لأنّ نظم التركيب وبنيته الظاهرة مظهر للمعنى، قال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ): ((**وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنَّك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس**))[٦٧].

ولما كان البحث المعجميّ يُعنى بدلالات الألفاظ مفردةً فحريٌّ به أن يذهب إلى القول بعدم وجود مناسبة بين الألفاظ والمعاني .

وقد تسببت القطيعة بين اللفظ والمعنى في أصل الوضع بقطيعةٍ أُخرى على مستوى البحث اللغويّ، إذ عالج علماء اللغة قديماً قضايا اللغة بوحي من هذه الفكرة ، وهي ثنائية اللفظ والمعنى والنظر إليهما بوصفهما كيانين منفصلين، إذ شكلت هذه النظرة رؤية مرجعيّة لباحثي دلالات الألفاظ قديماً.

فإذا نُظر في كتاب العين للخليل يُلحظ أنَّه قد اعتمد منهجاً لفظيّاً قائماً على القوانين الصوتيّة والتقليب؛ لمعرفة المستعمل منها من المهمل، فقد ربط الخليل بين القوانين الصوتية وطرائق الاستعمال عند العرب، ومن أمثلة ذلك قوله: ((**إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة ؛ لقرب مخرجيهما إلاّ أن يُشتق فعلٌ من جمعٍ بين كلمتين مثل : حيّ على**))[٦٨].

فالخليل هنا بصدد وضع الخصائص العامة للقوانين التي تحكم البنية في العربيّة[٦٩]، ومن هذه القوانين ما سمّاه الدكتور حلمي خليل (قانون الذلاقة)[٧٠].

إذ يرى الخليل أنّ أحرف الذلاقة وهي (الراء، واللام، والنون، والفاء، والباء، والميم) أكثر دوراناً في البنيات ؛ لأنّها أخفُّ الحروف، وأسهلها في النطق، قال: ((**فلمّا ذلقت الحروف الستة ومذل بهنَّ اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام...**))[٧١].

وبذلك أخذ الخليل بوضع القوانين الصوتيّة المؤلفة للبنية العربية؛ لتمييز المستعمل

من المهمل والدخيل من الأصيل من دون الاعتماد على معايير دلالية ، وهذا ما يؤكد استقلاليّة المنهج اللفظيّ في الدرس اللغويّ وانفصاله عن المعنى.

وعلى وفق ذلك أخذ الخليل يستطرد في وصف الخصائص الصوتيّة للبنية العربيّة، قال: ((**ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناءٍ إلاّ حسنتاه ؛ لأنّهما أطلق الحروف وأضخمهما جرساً.**

فإذا اجتمعتا أو أحدهما في بناء حَسُن البناء ؛ لنصاعتهما، فإنْ كان البناء اسماً لزمته السين، أو الدّال مع لزوم العين ، أو القاف ؛ لأنّ الدال لانت عن صلابة الطّاء وكزازتها، وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت ، وصارت حال السين بين مخرج الصاد ، والزاي كذلك، فمهما جاء من بناء اسم رباعيّ منبسط معرًّى من الحروف الذُلق والشفويّة ، فإنّه لا يعرى من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما))[٧٢].

ولرُبَّ قائلٍ يقول : إنّ ما أشار إليه الخليل ووقف عليه من القضايا الصوتيّة التي تتعلق بالبنية العربية ، أمرٌ أوجبه التحليل العلمي ، ولا يغمط من حَقّ الدلالة والمعنى شيئاً ؛ لأنّه يتكلّم على خصائص لفظيّة لا صلة لها بالمعنى ، وهذه الخصائص قاد إليها الاستقراء، ولا أُريد في هذا المجال أن أنفي عن هذا القول جانب الصواب، ولكن ما أُريد التنبيه إليه هو أنّ منهج بناء المعاجم منهج قائم على محاولة حصر الألفاظ واستيعابها؛ لأنّها مظاهر الاستعمال وعماد الكلام، ولأنَّ حصر الألفاظ أسهل طريقاً وإمكانية ضبط طرائق حصرها أوضح في حين لم يكن عملهم مع المعنى مشابها للفظ، فبقيت المعاني مبعثرة ، ولهذا يضرب الخليل الأمثلة ممّا لا يوجد في الكلام الفصيح ، قال: ((**فإذا ورد عليك شيءٌ من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم نحو: قعثج وبعثج ودعثج لا ينسب إلى عربية ولو جاء عن ثقة لم ينكر، ولم نسمع به ، ولكن ألَّفناه ليُعرف صحيح بناء كلام العرب من الدخيل**))[٧٣].

إنَّ المدخل لمعرفة صحيح كلام العرب وتمييزه من الدخيل مَرَدُّه إلى النظر في قوانين التأليف اللفظيّ ، لا في قوانين المعنى عند الخليل .

وإذا ما قورن بين منهج الخليل في معرفة الدخيل ، ومنهج ابن فارس في معرفته تبين الأمر واضحاً، وجليّاً، قال ابن فارس:

((الدال والخاء والراء أصلٌ يدل على الذُّل. يُقال دَخَرَ الرجل، وهو داخِر، إذا ذَلّ، وأَدْخَرَه غيرُهُ : أذلّه. فأمّا الدَّخدار فالثوب الكريم يُصان. قال[٧٤]:

ويجلو صَفْحَ دخدارٍ قشيب

وليس هذا من الكلمة الأولى في شيء؛ لأنّ هذه معربة، قالوا: أصلها تخت دار، أي مصون في تخت))[٧٥] .

إنَّ معرفة المعرب عند ابن فارس مَرَدُّهُ إلى عدم الانتماء إلى أصل دلالي واحد ، ولهذا لا تُعدُّ كلمة (دخدار) مشتقة من (دخر)؛ لأنّها ليس فيها السمات الدلالية للأصل .

يتضح من هذه المقارنة اعتماد الخليل على المنهج اللفظيّ في بناء المعجم، والتحليل اللغويّ بالقياس إلى ابن فارس الذي اختط له طريقاً آخر قائماً على التحليل الدلاليّ .

وبحسب هذا الفصل بين اللفظ والمعنى عند الخليل ، والمعجميين على وجه العموم ، يُمكن أن تُفهم بعض الظواهر ومنها ذكر ألفاظ لا يُعرف معناها، ومن أمثلته قوله : **((قلت لأبي الدَّقيش: ما الدَّقش والدُّقيش؟ قال : لا أدري. قلت : فاكتنيت بكنيةٍ لا تدري ؟ قال : إنمّا الكُنى والأسماء علامات من شاء تسمى بما شاء لا قياس ولا حتم))**[٧٦].

يقبل الخليل في هذا النص أن يكون هناك لفظ من دون معنًى ، اعتماداً على وظيفته الإشارية، إذ هو ليس إلّا علامة على وجود خارجي، وهذا يعني أنّ معنى اللفظ هو وجوده الخارجي في بعض الأحيان[٧٧]، ولا وجود لأيّ تصور ذهني للمعنى، وقد تابعه في ما ذهب إليه ابن فارس في مقاييس اللغة على الرغم من أنّه أورد له معنًى لم يأخذ به، قال : **((وذكروا أنّ أبا الدّقيش سُئل عن معنى كنيته فقال: لا أدري، هي أسماءٌ نسمعها فنتسمى بها. وما أقرب هذا الكلام من الصدق.**

وذكر السجستانيّ أنّ الدُّقشة دويّبة رقطاء وأنّ الدَّقْش النَقش. وكل ذلك تعلل وليس بشيء))[٧٨] ، ومن أولئك الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)[٧٩].

وعلى الرغم من أنّ ابن فارس اتبع منهجاً في معجمه أقرب إلى المواءمة بين اللفظ والمعنى، لم يستطع الإفلات من هذه الثنائية للفظ والمعنى في هذا الموضع .

ولم يرتضِ ابن دريد ما ذهب إليه الخليل ، ووافقه عليه الجوهري وابن فارس، فرأى أنّ له

معنًى واحتج بقوله : إنّ ((**هذا غلط لأنّ العرب قد سمت دَنْقَشاً، فإن كان من الدَّقْش فالنون زائدة، ولم يبنوا من هذا البناء إلاّ وله أصل**))[٨٠].

ويتناول في مكانٍ آخر ما نُسبَ إلى الخليل من سؤاله لأبي الدقيش قائلاً: ((**وهذا غلطٌ على الخليل وادّعاءٌ على أبي الدُّقيش وكيف يغبَى على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد– نضّر الله وجهه– مثلُ هذا وقد سَمِعَ العرب سمّت : دَقْشاً ودُقَيشاً ودَنقشاً، فجاؤوا به مكبّراً ومحقّراً، ومعدولاً من بنات الثلاثة إلى بنات الأربعة بالنون الزائدة**))[٨١].

يستعين ابن دريد في ذهابه إلى توافر الجذر (دقش) على معنًى بتعدد وجوهه الصرفية بين الأصالة والزيادة ، وتعدد وجوه التسمية به ؛ لأنّ الاشتقاق في أبسط مفهوماته ((**هو أخذ كلمةٍ من أُخرى بتغير ما مع التناسب في المعنى**))[٨٢] ، فلا اشتقاق من دون لحظ وجود معنًى.

وبصرف النظر عن توافر الجذر (دقش) في استعمالاته المختلفة على معنًى أو عدم توافره، فإنّ ما يهمنا هو قبول بعض اللغويين وجود كلمات من دون معنًى .

ومن المظاهر الأُخرى لانفصال اللفظ عن المعنى في بناء المعجم هو ذكر النطاق الاجتماعي للألفاظ (اللهجات) من دون ذكر المعنى الذي تدل عليه، وهي طريقة في التدوين تدلل على حرص اللغوي على تقييد اللفظ أكثر من حرصه على تقييد المعنى، قال الخليل : ((**الزَّقد كلمة يمانية**))[٨٣].

ويبدو أنَّ ثمة رؤيةً حكمت البحث المعجميّ نتجت عن القول بالاصطلاح وانبتات العلاقة بين اللفظ والمعنى، ألا وهي النظر إلى الاستعمالات المختلفة في أغلب الجذور بوصفها معانٍ تولدت في ظروف معينة لا يشترط أن تكون بينها علاقة ما ، وبعبارة أوضح أنّ ثمة رؤيةً جزّأت الاستعمالات المختلفة وعَدّتها من قبيل تعدد الوضع، هذا إذا اشتُثنيت الألفاظ التي أشاروا إليها في باب الحقيقة ، والمجاز ، أو في باب التطور الدلالي.

وبحسب هذه الرؤية صار لزاماً على المعجميّ أن يُحصي كل ما وقع تحت يده من استعمالات ، ولا يشغل نفسه بالبحث عن العلاقات التي يمكن أن تجمع بينها إلاّ ما ظهر منها واضحاً وجلياً، وبحسبان هذا لم يراعِ أغلب اللغويّين أهم الأسس التي على وفقها يمكن أن يتحول المعجم من مرحلة

الجمع والتدوين إلى مرحلة الصناعة ، وهو الأصل الدلاليّ الذي تتفرع منه فروع .

وعلى وفق هذه الرؤية لا يستغرب من اللغويّين أن يتحدثوا عن استعمالات مختلفة في الجذر الواحد، يمكن الجمع بينها بأدنى تأمل، قال ابن فارس: ((**التعزير: الضرب دون الحَدِّ. وعَزّرت الحمار: أوْقَرْتُهُ. وعَزّرتُ البعير: شَدَدْتُ على خياشيمه خَيطاً ثم أوجرته، والتعزير في قوله- جَلّ ثناؤه -** : ((**لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**)) [٨٤]، **هي النُّصرة والمشايعة على الأمر. والعَيْزار: شجر. ويُقال: إنّ العيزارَ الصَّلب من كلّ شيء**))[٨٥].

ونظرةٌ سريعةٌ إلى تلك الاستعمالات المختلفة يُلحظ أنّها تدل بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة إمّا على التقوية أو القوة ، فالضرب دون الحد يتضمن التقوية بصورة غير مباشرة ؛ لأنَّ الضرب دون الحد تقوية للمضروب بردعه عن الخطأ، وكذا الأمر في ما يتعلق بشد خياشيم البعير لإدخال دواء أو ماء في جوفه، والنصرة هي تقوية للمنصور، أمّا القوة فواضحة في إيقار الحمار لأنَّ الوقر وهو الحمل يتطلب قوة ، وكذا العيزار، لكنّ الغريبَ أنَّ أغفال العلاقة بين الدلالات هي عند رائد من رواد التحليل الدلاليّ المعجميّ وهو ابن فارس الذي عرف في سنينه الأخيرة البحث عن الأصول .

وبسبب هذه الرؤية نجد كثرة إشارات اللغويّين في بطون المعاجم إلى أسماء المواضع، إذ كانوا ينظرون إلى المعنى المعجميّ بوصفه معنًى وضع لاستعمال معين في زمنٍ معين ، ولما وجدوا ألفاظاً لم تستعمل إلاّ اسماً لموضع، دونوها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن دريد : ((**فِرِنْداد : موضع ، وسِرِنْداد: موضع**))[٨٦].

ومن ذلك أيضاً ذكر أسماء الجبال ، قال الزّبيدي في تاج العروس : ((**أجأٌ : مُحرَّكةٌ مهموز ومقصور: جبلٌ لطيّئ القبيلة المشهورة... وهو علمٌ مُرتجل، أو اسمُ رجلٍ سُمّي به الجبل ، ويجوز أن يكون منقولاً** .

وقال الزمخشريّ : أجأ وسلمى : جبلان عن يسار سَميراء ـ وقد رأيتهما ـ شاهقان .

وقال أبو عبيد السَّكونيّ أجأ أحد جبلي طيّئ ، وهو غربي فَيْد إلى أقصى أجإٍ ، وإلى القريتين من ناحية الشام ، وبين

المدينة والجبلين على غير الجادة ثلاث مراحل ، وبين الجبلين وتيماء جبالٌ ذُكرت في مواضعها...))[٨٧].

ومن أجل ذلك يأخذ الباحثون المحدثون ومنهم الدكتور حسين نصار على المعجميّين هذه الرغبة في تدوين كلّ شاردٍ ووارد وعزاها إلى ((**عدم تمثل المؤلفين للغرض من المعاجم فهم جميعاً سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها...))**[٨٨].

ويبدو أنّ الأمر لم يكن سببه عدم تمثل المعجميّين لوظيفة المعجم، بقدر ما كان الامر أشمل وأوسع، تمثل في مجموعة الرؤى التي حكمت البحث المعجميّ ، ووجهته على وفق متطلباتها.

وبخلاف تلك النظرات في التدوين المعجميّ القائمة على الفصل بين اللفظ والمعنى، فإنّ من اللغويّين الذين حاولوا أن يوجدوا نوعاً من العلاقة بين اللفظ والمعنى في التحليل الدلالي كان نظرهم اللغويّ قائماً على تصور أنّ اللغة توقيف من الله تعالى وليست اصطلاحاً، ومن هؤلاء ابن فارس، قال: ((**إنّ لغة العرب توقيف**))[٨٩] ، وبصرف النظر عن الحجج التي ساقها لإثبات دعواه، فإنَّ ثمة مواءمةً بين اللفظ والمعنى وجدت طريقها في هذا النوع من التصور اللغويّ، ومؤدّى هذا التصور هو أنّ الواضع حكيم، وبحسب هذا يكون وضع اللفظ للمعنى وضعاً حكيماً ليس على اللغويّ إلا كشف حكمته ، وبهذا يكون البحث في الأصول الدلاليّة بحثاً في حكمة اللغة، قال ابن فارس: ((**قد ذكرنا ما شرطنا في صدر الكتاب أن نذكره، وهو صدر من اللغة صالح.**

فأما الإحاطة بجميع كلام العرب فهو ممّا لا يقدر عليه إلاّ الله تعالى أو نبيٌّ من أنبيائه عليهم السلام بوحي الله تعالى وعزّ...))[٩٠].

وعلى وفق هذا التصور لحكمة اللغة وواضعها نجده يبني أسس تحليله الدلاليّ المعجميّ، قال:((**إنّ لله تعالى في كلّ شيء سراً ولطيفة . وقد تأملتَ في هذا الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفةً مع اللام بحرفٍ ثالثٍ إلاّ وهي تدل على حركة ومجيءٍ وذهاب وزوالٍ من مكانٍ إلى مكان والله أعلم**))[٩١].

ومثلُ ذلك- وإن لم يُشر إليه ابن فارس ولكن يمكن أن يُلحظ من الأصول التي

عرضها- ما كان مكوناً من العين والكاف وحرف ثالث، إذ تدور استعمالاته على الجمع والضم[٩٢].

يتضح من هذا أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى في البحث اللغويّ على وجه العموم، والمعجميّ على وجه الخصوص، قد حكمته رؤى من خارج الدرس اللغويّ ، ألقت بظلالها عليه ؛ لأنّ البحث في نشأة اللغة ليس بحثاً لغويّاً، وهو يقع خارج مسائل علم اللغة[٩٣]، إلاّ أنّه يجب الاعتراف بأنّ تقدماً طرأ على البحث المعجمي كان من الممكن أن ينمو ويثمر لو وجد من يتعهده بالمتابعة ؛ وصولاً إلى إقامة بنية المعجم العربيّ ونظامه، لكنَّ محاولة ابن فارس كُتب لها أن تبقى وحيدة في تراثنا اللغويّ .

وتجدر الاشارةُ في هذا المقام إلى شيءٍ مهم هو أنّ إقامة العلاقة بين اللفظ والمعنى في الدرس اللغوي عموماً ، والمعجمي خصوصاً لم تكن بها حاجة إلى القول بالقصد في نشأة اللغة لو أنّ اللغويّين نظروا إلى المعجم نظرةً أُخرى، إذ يكفي في عقد الصلة بين اللفظ والمعنى، أن يُتحرى الأصل للدلالات المختلفة على مستوى المعنى، كما أنّ للكلمات المختلفة، أصلاً على مستوى اللفظ تُردُّ إليه في حال الاشتقاق، وبهذا يكون تقليب الاستعمالات المختلفة على مستوى اللفظ والمعنى مقترنان لأنّ مآل الاستعمال إلى أصلين ثابتين في اللفظ والمعنى، فيكون أحدهما قرينةً على الآخر في حال تحليل أيٍّ منهما .

الخاتمة :

لا بُدَّ في ختام البحث من ذكرٍ لأهم النتاج التي خَلُص إليها، وهي :

١. إنّ عيوب المعجم العربيّ القديم التي ذكرها الباحثون المحدثون هي تجليات مختلفة لموجهات أثرت في التدوين المعجميّ ، فأبرزت هناتٍ حاولوا تجاوزها في ما بعد .
٢. ثمة فارقٌ بين المنهج العلميّ والتعليميّ في اللغة ، فعلى حين يجب أن يختص الأول باكتشاف قوانين اللغة في مستوياتها المختلفة، لا بُدَّ أن يختص الثاني بتعليم تلك القوانين، والخلط بينهما في تدوين اللغة واكتشاف قوانينها أنتج لنا اضطراباً في المعجم القديم أشار إليه الباحثون كثيراً .
٣. لا بُدَّ من أن تتغير النظرة إلى المعجم من تدوين مفردات الكلام العربيّ الفصيح ودلالاتها، إلى محاولة إيجاد

شبكة العلاقات بين الاستعمالات المختلفة داخل الجذر المعجميّ، وهي تمثل خطوة أولى باتجاه تحويل المعجم إلى نظام .

٤. ثناية اللفظ والمعنى التي شغلت حيزاً كبيراً في التراث النقديّ العربي قديماً كان لها أثرها في المعجم العربيّ أيضاً تمثلت في ميل اللغويين إلى ضبط المداخل اللفظية للمعجم، أمّا الدلالة فبقيت مبعثرة داخل الجذر المعجميّ .

الهوامش :

(١) ظ. رفيدة ، د.إبراهيم عبد الله : النحو وكتب التفسير: ٣٣/١ .

(٢) ظ. مكرم، د. عبد العال سالم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة : ٤٨-٤٩ .

(٣) ظ. ابن فارس، أحمد بن الحسين: الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها :٤٠ .

(٤) مكرم، د. عبد العال سالم : اللغة العربيّة في رحاب القرآن الكريم : ٨٦ .

(٥) ظ. خليل ، حلمي : مقدمة لدراسة التراث المعجميّ: في كل المعجمات التي عرض لها المؤلف ، أوضح هذا النمط من التعريف، وأيضاً: الجيلالي، د. حلام تقنيّات التعريف بالمعاجم العربيّة : ١٠٦-١١٢.

(٦) الفراهيديّ، الخليل: العين، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي (نتق):١٢٩/٥ .

(٧) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة ، تح: رمزي منير البعلبكي(تغم): ٤٠٤/١ .

(٨) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون (نتق): ٣٨٧/٥ .

(٩) المصدر نفسه (جدث) : ٤٣٦/١ .

(١٠) الإفريقيّ، جمال الدين: لسان العرب (فسر) :٥٥/٥ .

(١١) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (فسر) : ٥٠٤/٤ .

(١٢) الفراهيديّ، الخليل : العين (زمج) :٧٢/٦ .

(١٣) المصدر نفسه (جمز) :٧٣/٦ .

(١٤) ابن دريد، محمد : جمهرة اللغة (جلو): ٤٩٣/١ .

(١٥) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (خدم): ١٦٢/٢ ، ظ. الفراهيديّ، الخليل: العين (خدم) ٢٣٥/٤.

(١٦) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (عب): ٢٥/٤ .

(١٧) المصدر نفسه (ستن): ١٣٢/٣ .

(١٨) حسان ، د.تمام : مقالات في اللغة والأدب : ٨٧/٢ .

(١٩) المخزوميّ ، د. مهدي: عبقريّ من البصرة : ٥٩ .

(٢٠) ظ. خليل ، حلمي : مقدمة لدراسة التراث المعجميّ: ١٣٣.

(٢١) ظ. السيوطيّ ، جلال الدين : الاقتراح في علم النحو، تح: د. أحمد سليم الحمصيّ، ود. محمد أحمد قاسم: ٥٥.

(٢٢) ظ. الفارابيّ ، أبو نصر : كتاب الحروف، تح: محسن مهدي : ١٤٧.

(٢٣) ظ. العزاويّ ، د. نعمة رحيم : النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ: ١٥٣-١٩١.

(٢٤) ظ. الأخطل: ديوان ، شرحه وصنف قوافيه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين : ٣١٠.

(٢٥) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (ثعم): ٤٢٧/١ .

(٢٦) الهرويّ ، القاسم: غريب الحديث، تح: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: مصطفى حجازي: ٢٦٤/٥ .

(٢٧) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (قلو): ١٦/٥ .

(٢٨) المصدر والجزء والصفحة أنفسها .

(٢٩) المصدر نفسه (قلو):١٦/٥-١٧.

(٣٠) ظ. المصدر نفسه (قلو): ١٦/٥.

(٣١) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (شوط) : ٨٦٨/٢ .

(٣٢) ظ. الإفريقيّ، جمال الدين : لسان العرب (شوط) :٣٣٧/٧ .

(٣٣) ظ. ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (شوط) :٢٢٨/٣ .

(٣٤) الإفريقيّ ، جمال الدين : لسان العرب (شوط) :٣٣٧/٧ .

(٣٥) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (برز) ٣٠٧/١ .

(٣٦) الفراهيديّ، الخليل : العين : ١٨١/٤ .

(٣٧) البقرة: من الآية ٦٠.

(٣٨) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (ثعي): ٤٢٧/١ ـ ٤٢٨ .

(٣٩) المصدر نفسه (ثعو): ٤٢٧/١.

(٤٠) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (خرض): ١٦٩/٢، وظ. الجزء نفسه (خرع): ١٧١، (خزم): ١٧٨، (رطو): ٤٠٤ .

(٤١) الإفريقيّ، جمال الدين : لسان العرب (خرض) : ١٤٣/٧ .

(٤٢) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (بدغ) : ٢١٠/١ ، ظ. الصغاني، الحسن : العباب الزاخر واللباب الفاخر (بدغ):٢٢/١ـ ٢٣ .

(٤٣) ظ. الهاشميّ ، د. التهاميّ الراجيّ : توطئة لدراسة علم اللغة التعاريف : ٢٢-٣٠.

(٤٤) ظ. المصدر نفسه : ١٣.

(٤٥) ظ. الغريريّ ، د. كاظم فضيل شاهر : اللغات في كتب غريب الحديث ، أُطروحة دكتوراه : ٦٠ .

(٤٦) ظ. أنيس ، د. إبراهيم : في اللهجات العربيّة: ١٦، وغالب، د. علي ناصر: اللهجات العربيّة لهجة قبيلة أسد: ٣٧.

(٤٧) ظ. غالب، د. علي ناصر: أبحاث في اللغة: ٧٤-٧٥.

(٤٨) ظ.المصدر نفسه: ٧٦-٧٧.

(٤٩) الفراهيديّ، الخليل: العين (فع): ٩٢/١.

(٥٠) المصدر نفسه (ضبع): ١٢٣/١.

(٥١) المصدر نفسه (عضه): ٩٩/١ .

(٥٢) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (جزن): ٤٧٢/١ .

(٥٣) المصدر نفسه (رظي) :٧٦٤/٢.

(٥٤) المصدر نفسه (رعف) : ٢/ ٧٦٥.

(٥٥) ظ. الإفريقيّ، جمال الدين : اللسان(عفر) :٥٨٩/٤ .

(٥٦) المصدر نفسه (جصع): ٤٧٩/١ .

(٥٧) الفراهيديّ، الخليل: العين (عمص): ٣١٥/١ .

(٥٨) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (جنس): ٤٧٦/١.

(٥٩) المصدر نفسه (رعف) : ٧٦٦/٢ .

(٦٠) المصدر نفسه (أجر) : ١٠٣٩/٢ .

(٦١) المصدر نفسه (جير) والجزء والصحيفة أنفسها .

(٦٢) الزّبيديّ ، محمد مرتضى : تاج العروس من جواهر القاموس ، تح : عبد السلام هارون (بدد): ٧/ ٤٠٦، وظ. ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (بدد) :٦٥/١.

(٦٣) ابن دريد ، محمد : الجمهرة (بدد): ٦٥/١ .

(٦٤) ظ. الجابري ، د. محمد عابد : بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: ٤٢ .

(٦٥) ظ. وافي ، د. علي عبد الواحد : علم اللغة: ٩٦-١٠٦ .

(٦٦) الجرجانيّ ، عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، تح: محمود محمد شاكر : ٤٩ .

(٦٧) المصدر والصفحة نفساهما .

(٦٨) الفراهيديّ، الخليل : العين (المقدمة): ٦٠/١.

(٦٩) ظ. خليل ، د. حلمي : دراسات في اللغة والمعاجم: ٧٧ .

(٧٠) ظ. المصدر نفسه: ٨٣ .

(٧١) الفراهيديّ، الخليل : العين (المقدمة): ٥٢/١ .

(٧٢) المصدر نفسه (المقدمة): ٥٣/١-٥٤ .

(٧٣) المصدر نفسه (المقدمة): ٥٤/١ .

(٧٤) البيت لعدي بن زيد العباديّ ، ظ. الأصفهاني ، أبو الفرج : الأغاني: ١١/٢ ، وصدره : تلوح المشرفية في ذراه .

(٧٥) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (دخر): ٣٣٣/٢-٣٣٤ .

(٧٦) الفراهيديّ، الخليل: العين (قشذ): ٣٥/٥ .

(٧٧) ظ. عبد الجليل ، منقور : علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: ٨٣ .

(٧٨) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (دقس): ٢٨٩/٢، وممَّن ذهب إلى

هذا المعنى الذي أورده ابن فارس الفيروزآباديّ ، ظ. القاموس المحيط : (دقش) ٢/٢٧٢.

(٧٩) ظ. الجوهريّ، إسماعيل: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار(دنقش): ٣/١٠٠٦.

(٨٠) ابن دريد، محمد : جمهرة اللغة(دشق): ٢/٦٥٢.

(٨١) ابن دريد، محمد: الاشتقاق :٤ .

(٨٢) الكفويّ ، أبو البقاء : الكليات ، تح : د. عدنان درويش ، ومحمد المصريّ: ٩٦، وظ. التهانويّ، محمد أعلى :كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/٧٦٦-٧٦٧.

(٨٣) الفراهيديّ، الخليل : العين (زقد): ٥/٨٨ .

(٨٤) الفتح : من الآية ٩ .

(٨٥) ابن فارس، أحمد بن الحسين : مجمل اللغة، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان (عزر): ٣/٦٦٧.

(٨٦) ابن دريد ، محمد : جمهرة اللغة (فعنلال): ٣/١٢٤٥.

(٨٧) الزّبيدي ، محمد مرتضى : معجم تاج العروس، تح: أحمد عبد الستار فراج (أجأ) :١/ ١٢٧ .

(٨٨) نصار، حسين : المعجم العربي نشأته وتطوره : ٢/٦٠٣.

(٨٩) ابن فارس، أحمد بن الحسين : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٣١.

(٩٠) ابن فارس، أحمد بن الحسين : معجم مقاييس اللغة (الخاتمة): ٦/١٦٠.

(٩١) المصدر نفسه (دلك): ٢/٢٩٨.

(٩٢) ظ. المصدر نفسه (باب العين والكاف وما يثلثهما في الثلاثي) : ٤/٩٩-١٠٩.

(٩٣) ظ. فندريس: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخليّ، ومحمد القصاص: ٢٩.

ثبت المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

- ابن دريد، أبو بكر(ت ٣٢١هـ): الاشتقاق، تح : عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، مصر.
- ابن دريد، أبو بكر: جمهرة اللغة ، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكيّ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .
- ابن فارس ، أحمد بن الحسين (ت٣٩٥هـ) : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح : مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت .
- ابن فارس، أحمد بن الحسين : مجمل اللغة، تح : زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ابن فارس، أحمد بن الحسين: معجم مقاييس اللغة، تح : عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق .
- الأخطل : ديوان ، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له : مهدي محمد ناصر الدين،

ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ .

❖ الأصفهانيّ ، أبو الفرج (ت ٣٥٦ هـ) : الأغاني، ط١، طبعة دار الكتب المصريّ، القاهرة، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

❖ الإفريقيّ ، جمال الدين بن منظور (ت ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت .

❖ أنيس ، د. إبراهيم : في اللهجات العربية، ط٨، مكتبة الانجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٩٢م .

❖ التهانويّ، محمد أعلى بن علي (ت بعد ١١٩١هـ): كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت.

❖ الجابريّ ، د. محمد عابد : بنية العقل العربيّ دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، ط٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

❖ الجرجانيّ ، عبد القاهر (ت٤٧١هـ): دلائل الإعجاز، ، تح : محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني- القاهرة، دار المدني- جدَة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

❖ الجوهريّ ، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ): تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح : أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م .

❖ الجيلاليّ ، د. حلام : تقنيات التعريف بالمعاجم العربيّة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩م.

❖ حسّان، د. تمّام: مقالات في اللغة والأدب، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م .

❖ خليل ، د. حلمي : دراسات في اللغة والمعاجم، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨م .

❖ خليل، د. حلمي: مقدمة لدراسة التراث المعجميّ، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م .

❖ رفيدة، د. إبراهيم عبد الله : النحو وكتب التفسير، ط٣، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ١٩٩٠م .

❖ الزبيديّ ، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥ هـ) : تاج العروس من جواهر القاموس :

أ ـ الجزء الأول، تح : عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ- ١٩٦٥م .

ب ـ الجزء السابع، تح : عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م .

❖ السيوطيّ ، جلال الدين (ت ٩١١هـ): الاقتراح في علم النحو، تح : د. أحمد سليم الحمصيّ، و د. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ١٩٨٨م .

❖ الصغانيّ ، الحسن بن محمد (ت٦٥٠هـ) : العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الرَّشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .

❖ عبد الجليل، منقور: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م .

❖ العزّاويّ، د. نعمة رحيم : النقد اللغويّ عند العرب حتّى نهاية القرن السابع الهجريّ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨م .

❖ غالب ، د. علي ناصر: أبحاث في اللغة، ط١، دار الحامد، عمان، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م .

❖ غالب، د. علي ناصر: اللهجات العربية لهجة قبيلة أسد، ط١، دار الحامد، عمّان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

❖ الغريريّ، كاظم فضيل شاهر: اللُّغات في كتب غريب الحديث، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

❖ الفارابيّ ، أبو نصر (ت ٣٣٩ هـ): الحروف، تح : محسن مهدي، ط١، دار المشرق، بيروت.

❖ الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ): العين، تح : د. مهدي المخزوميّ ، ود. إبراهيم السّامرّائيّ، ط١، منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

❖ فندريس : اللغة، تعريب : عبد الحميد الدواخليّ ، ومحمد القصّاص، مطبعة لجنة البيان العربيّ، القاهرة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م .

❖ الفيروزآباديّ ، مجد الدين (ت٨١٧هـ) : القاموس المحيط ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميريّة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م .

❖ الكفويّ ، أبو البقاء (ت ١٠٩٤هـ): الكليّات، تح : د. عدنان درويش ، ومحمد المصريّ، ط٢، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م .

❖ المخزوميّ ، د. مهدي: عبقري من البصرة، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

❖ مكرّم، د. عبد العال سالم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر .

❖ مكرّم ، د. عبد العال سالم : اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

❖ الهاشميّ ، د. التهاميّ الراجيّ : توطئة لدارسة علم اللغة التعاريف، دار الشؤون

الثقافيـــة- بغـــداد، دار النشـــر المغربيـــة، ١٩٨٦م .

❖ الهـرويّ، أبـو عبيـد القاسـم بـن سـلّام (ت٢٢٤هـ) : غريـب الحـديث، الجـزء الخـامس، تـح : د. حسـين محمـد محمـد شرف، مراجعة : مصطفى حجازي،مجمع اللغـة العربيـة، القـاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

❖ وافي، د. علي عبد الواحد : علم اللغة، ط٩، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م .